

امريكيون بالانتظار

رسم الشخصيات, المواطنة, و الحرب على الارهاب

منذ الحادي عشر من ايلول عام واحد و الفين اثرت جهود مكافحة الارهاب باضطراد على سياسة الهجرة, و ادت الى خلق سياسة تمييزية مبنية على الاسم, العرق, الدين, التراث, و الجنسية الأصلية ضد المهاجرين المسلمين, العرب, و مهاجرين الشرق الأوسط و جنوب آسية. و قد سبب التحقيق الأمني المتزايد في طلبات المواطنة, و الذي تظاهر بشكل توسع كبير في التحقيق من الأسماء, في تأخير غير قانوني في تمرير الآلاف من الطلبات المقدمة من رجال مسلمين عرب شرق أوسطيين أو جنوب آسيويين.

بناء على بحث أجراه كل من مركز حقوق الانسان و العدالة العالمية, و قسم حقزق الانسان الدولية, و قسم حقوق الهجرة في كلية الحقوق في جامعة نيويورك بالاشتراك مع مؤسسة المجلس الاستشاري للجامعة في بروكلين, نيويورك, فان تقرير (اميريكيون بالانتظار) قد سجل تأثير هذه التحقيقات الموسعة في الأسماء على حياة هؤلاء المنتظرين لمواطنتهم لمدة غالباً ما تمتد لسنوات.

ان آلاف المهاجرين قد اختاروا الولايات المتحدة لتكون وطنهم الجديد و هم يلتزمون بقوانينها و يدفعون ضرائبها و يساهمون في اقتصاد أمتنا و تدعيم قاعدتها متعددة الثقافات. لقد اجتازوا كل امتحان و أوفوا بكل المطلوب منهم في موضوع المواطنة, و لكنهم ما زالوا ينتظرون الاذن الأمني لطلباتهم. هؤلاء الأفراد عالقون بين عالمين غير قادرين على تسمية أي منهما وطناً لهم. هم يعيشون في حيرة و يعاملون كغرباء في وطنهم الجديد, و قد حددت امكانياتهم للبقاء على علاقاتهم فعالة مع أقبانهم في بلادهم الأصلية.

(اميريكيون بالانتظار) يحلوا التأخير و تأثيره ضمن اطار حقوق الانسان الدولية, و يدعوا حكومة الولايات المتحدة الى التقيد بواجباتها في مجال حقوق الانسان و الارتفاع هلى مستوى مثالياتها الديموقراطية بتقديم توصيات محددة لانهاء سياسة التمييز في الحصول على المواطنة و غيرها من مخالقات حقوق الانسان.

لقد خرقت الولايات المتحدة اثنتين من أهم المعاهدات الدولية التي ضمنت حقوق غير المواطنين, هذه المعاهدات هي المؤتمر الدولي لانهاء كل أشكال التمييز العنصري, و الوثيقة الدولية للحقوق المدنية و السياسية. و كدولة عضو في هاتين المعاهدتين, فان الولايات المتحدة ملتزمة بضمان عدم التمييز في تحصيل المواطنة, و في مجال الحقوق الشخصية و في المساواة بين المواطنين و غير المواطنين في تحصيل حقوق معينة.

يحث مركز حقوق الانسان و العدالة الاجتماعية الولايات المتحدة على ما يلي:

1- التأكيد على أن اتخاذ قرار بشأن طلبات المواطنين يجب ان يتم خلال 120 يوماً من الامتحان (كما ينص القانون). اما محاولات دائرة الهجرة و الجمارك الاميركية للالتفاف حول هذا القانون عبر طلبها من مكاتب المناطق المختلفة بالألا تحدد أي مقابلات للأشخاص الا بعد انتهاء التحقيق الأمني, فيجب أن يتم التحقيق فيها و منعها.

2- تقديم محفزات ادارية لتسريع طلبات المواطنة بشكل تنتهي فيه كل الاجراءات العامة لهذه الطلبات خلال مدة الستة اشهر المحددة من دائرة الهجرة و الجمارك الأميركية. و لكي يتم التعامل مع التأخير المتراكم الحالي في تمرير طلبات المواطنة, على حكومة الولايات المتحدة أن:

أ- وضع سياسة أشد لكل من دائرة الهجرة و الجمارك الأميركية, و دائرة الأمن الوطني في مجال تقديم التقارير عن مدى التأخير لطلبات المواطنة و الأسباب المؤدية له.

ب- وضع أو تحديد جلسات استماع حكومية للمواضيع الهامة المؤثرة على طلبات المواطنة بما فيها تقرير ما اذا كان تخصيص موارد اضافية من مال أو موظفين ضروري للتخلص من التأخير.

ج- تطبيق نظام فعال و شفاف للتعامل مع التساؤلات و الشكاوى ضد دائرة الهجرة و الجمارك الأميركية يكون قادراً على اعطاء معلومات فعلية و كافية عن وضع الطلبات المعلقة

د- البدء بدورات تدريبية عن مكافحة التمييز لمسؤولي دائرة الهجرة و الجمارك الأميركية و مكتب التحقيقات الفيدرالي و المسؤولين الآخرين العاملين في مجال تطبيق القانون.